# المرصد

عين على الأحداث

الخميس 29 يوليو 2021 | 35 صفحة | العدد: 176 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية


## تزايد النفوذ التركي في المغرب العربي..

# الملامح والتداعيات

**السياسات التركية في المغرب العربي..اللعب في الزوايا الفارغة**

**باحث في الشأن التركي: منطقة المغرب العربي تمثل مفتاحا اقتصاديا كبير لتركيا**

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار



Issue- 176 - 29 - 07- 2021.indd 1 05/08/2021 16:32

الافتتاحية

# تدخلات تركيا في المغرب العربي

# أطماع لا تنتهي

**مجلة «المرصد»**

لا شك أن نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان،قد أسقط عن وجهه كل الأقنعة الزائفة وأظهر نواياه الخبيثة التي يستهد ف بها عد ة دول عربية وتجلى ذلك خاصة في العراق وسوريا وليبيا حيث سارع لمد أذرعه في هذ ه الد ول بشكل مباشر عبر التد خل العسكري واحتلال أراضي هنا وهناك وارسال المرتزقة والارهابيين لبث المزيد من الفوضى مستغلا الأوضاع المتردية والصمت الد ولي المريب.

مع التغيرات الكبيرة التي تشهدها الساحة السياسية في تونس على اثر القرارات الهامة التي أصدرها الرئيس التونسي قيس سعيد وتجميده لعمل البرلمان وانهاء أعمال حكومة هشام المشيشي،تحرك النظام التركي ليعلن عن رفضه لهذه القرارات التي أضرت بشكل كبير بحليفته حركة النهضة التي تسيطر منذ سنوات على المشهد السياسي في تونس.

البيانات التركية المندد بخطوة الرئيس التونسي تتالت بشكل لافت حيث أبدت وزارة الخارجية التركية قلقها البالغ جراء تجميد عمل البرلمان في تونس، وأعربت عن أملها في إعادة إرساء الشرعية الديمقراطية سريعا في البلاد، وجاء في البيان: «نشعر بقلق عميق جراء تعليق عمل البرلمان الذي يمثل الإرادة الشعبية في تونس ونأمل إعادة إرساء الشرعية الديمقراطية في إطار أحكام الدستور التونسي بأسرع وقت».على حد زعمها.

من جهته قال متحدث الرئاسة التركية إبراهيم قالن عبر تويتر: «نرفض تعليق العملية الديمقراطية وتجاهل الإرادة الديمقراطية للشعب في تونس الصديقة والشقيقة»، مضيفاً:«ندين المحاولات الفاقدة للشرعية الدستورية والدعم الشعبي، ونثق أن الديمقراطية التونسية ستخرج أقوى من هذا المسار».على حد تعبيره.

ووصف رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب تجميد عمل البرلمان التونسي، بأنه «انقلاب»، وكتب شنطوب عبر تويتر باللغة العربية: «ما جرى في تونس يبعث على القلق، فالقرارات التي تمنع البرلمان ونوابه المنتخبين من أداء مهامهم، انقلاب ضد النظام الدستوري»، مضيفاً: «الانقلاب العسكري/ البيروقراطي غير مشروع في كل مكان، وفي تونس أيضا»، وأضاف: «واثق أن شعب تونس سيدافع عن النظام الدستوري والقانون».

أما ياسين أقطاي،مستشار الرئيس التركي، رجب طيب

> تحرك النظام التركي ليعلن عن رفضه لقرارات الرئيس التونسي التي أضرت بشكل كبير بحليفته حركة النهضة التي تسيطر منذ سنوات على المشهد السياسي في تونس.

أردوغان،فقد بدا تعليقه على الأحداث الأخيرة التي تجري في تونس، أكثر صلفا وتحريضا حيث دعا بشكل سافر لبث الفوضى في البلاد قائلا أن «الحديث عن التفاوض أو عقد المؤتمرات، لن يغني عن خروج المواطنين لوقف إتمام عملية الانقلاب الناعم الذي سوف يتحول إلى انقلاب خشن يأكل الأخضر واليابس، بما في ذلك مؤيديه».

وفي الوقت الذي بدت فيه ردود الفعل الدولية على الأحداث في تونس هادئة وأكدت في مجملها على ضرورة احترام ارادة الشعب،كشف رد الفعل التركي عن انحياز نظام أردوغان الى حليفه في تونس حركة النهضة وهو أمر لا يبدو غريبا أو مفاجئا نظرا لأن النظام التركي يعمل منذ سنوات على دعم حلفائه الاسلاميين في عدة دول بهدف مد أذرعه فيها.

ولعل خير دليل على سوء نوايا النظام التركي تدخلاته في الشأن الليبي والتي بدأت منذ العام 2011،حين سعى الى دعم الجماعات الارهابية لنشر الفوضى في البلاد.وتكرر خلال السنوات الماضية ضبط سفن السلاح القادمة من تركيا باتجاه الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية،والتي ساهمت بشكل كبير في تغذية الصراع الليبي.

وواستغل النظام التركي اندلاع المعارك في العاصمة الليبية طرابلس مطلع أبريل/نيسان 2019،ليعلن دعمه علنا للمليشيات المسلحة وامدادها بمعدات عسكرية،وذلك بهدف منع سقوط جماعة «الاخوان» ذراع أنقرة في ليبيا والراعي الرسمي لمصالحها ونفوذها هناك.

وألقى هذا الدعم الكبير الضوء على نوايا تركيا المشبوهة،والتي تتوضح من خلال استعدادها لفعل أي شئ؛ من أجل عدم خسارة الساحة الليبية.

ولم تتوانى جماعة «الاخوان» في فتح ليبيا أمام جميع أنواع السلاح التي زادت من تأجيج الصراع في البلد الممزق بالانقسامات.وانتقل النظام التركي الى المرحلة

> انحياز نظام أردوغان الى حليفه في تونس حركة النهضة وهو أمر لا يبدو غريبا أو مفاجئا نظرا لأن النظام التركي يعمل منذ سنوات على دعم حلفائه الاسلاميين في عدة دول بهدف مد أذرعه فيها.

التالية في مخططاته وذلك من خلال العمل على احتلال ليبيا حيث سارع لارسال قواته العسكرية الى البلاد وبات الغرب الليبي مقرا لقواعد عسكرية تركية عديدة.

وعقب احتلال تركيا لشمال سوريا سرع نظام أردوغان من عمليات نقل العناصر الارهابية والمرتزقة السوريين الى الأراضي الليبية لتحقيق أهدافه والسيطرة على موارد وخيرات ليبيا،مستغلا الدعم الذي قدمه لجماعات إرهابية مسلحة في حربها ضد الحكومة السورية في الضغط عليها لتجنيد المزيد من عناصرها وغيرهم من الشباب والأطفال السوريين في مناطق سيطرتهم، وإرسالهم إلى تركيا للتدريب ومن ثم نقلهم إلى الأراضي الليبية.

واعتمد النظام التركي على جماعة الاخوان لغزو ليبيا والبقاء فيها بشكل دائم والاستيلاء على الثروات الليبية ومنطقة المتوسط الغنية بالمحروقات.وبالرغم من المليارات التي نهبها النظام التركي عبر صفقات أسلحة واتفاقيات مشبوهة،فان الحقول النفطية تبقى المنطقة الأهم في مخططات أردوغان وأطماعه والتي أحبطها الموقف المصري الرافض للتدخل التركي في ليبيا.

الأطماع التركية في الثروات الليبية تتكرر ايضا في تونس التي تمثل أهمية كبيرة لأنقرة حيث عملت على غزو الأسواق التونسية خاصة في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية وقطاع النسيج والأدوات المنزلية ومواد أخرى يتم تصنيعها في تونس بجودة أفضل، وكذلك أمام الشركات التركية للاستئثار بالحصة الأكبر من الصفقات الكبرى،وتضاعف حجم الصادرات التركية عدة مرات خلال هذه السنوات، من 200 مليون دولار خلال العام 2010، إلى أكثر من 4 مليارات دولار خلال العام 2019.

وتحمل دول المغرب العربي أهمية كبيرة لأهداف تركيا التوسعية في إفريقيا،فبالاضافة لما سبق حول تدخلاته في

> اعتمد النظام التركي على جماعة الاخوان لغزو ليبيا والبقاء فيها بشكل دائم والاستيلاء على الثروات الليبية ومنطقة المتوسط الغنية بالمحروقات.

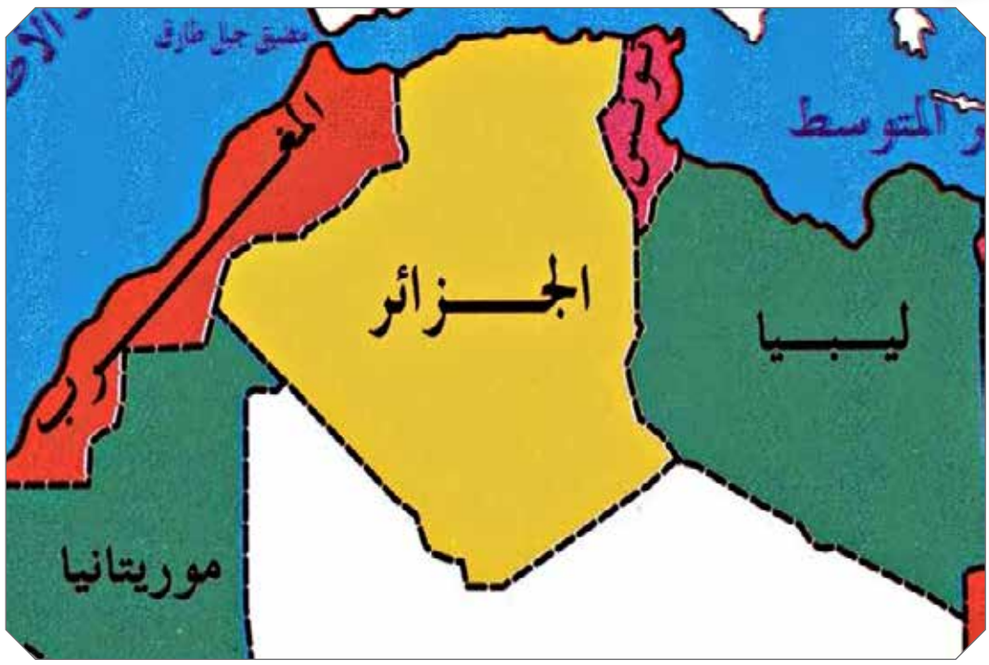


ليبيا وتونس،سعى النظام التركي للتوجه نحو الجزائر التي وبخلاف موقعها الجغرافي والسياسي الذي يمكن أن يكون بمثابة مركز لوجيستي للتدخل التركي في إفريقيا، تعد الجزائر رابع أكبر اقتصاد في القارة، ولديها احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط.

وقام نظام أردوغان بتوقيع اتفاقية مع سوناطراك الجزائرية في 2018 لإنشاء موقع للبتروكيماويات في أضنة بقيمة 1,4 مليار دولار، فضلا عن الاتصالات المتبادلة من أجل الحفر المشترك في أعماق البحار والبحوث والدراسات الزلزالية قبالة سواحل الجزائر .وباتت تركيا واحدة من أكبر المستثمرين في الجزائر بنحو 3,5 مليار دولار في 2019 فقط.

وفي موريتانيا، سعت تركيا الى التوغل عبر الشركات التجارية ووقعت عشرات الاتفاقيات حققت عبرها ارتفاعا في حجم المبادلات بنسبة 6 مرات خلال 10 سنوات.وفي يناير 2021،كشف تقرير رسمي عن نهب تركي لثروة البلاد السمكية، بعيداً عن الاتفاقية الموقعة بين البلدين في هذا المجال قبل أعوام.

وحذرت المنظمات المحلية والدولية بموريتانيا من استيلاء وتدمير هذه الثروة منذ دخول تركيا بأساطيلها في المياه الموريتانية، وتوقيع اتفاقية في 2019، والتي خالفتها أنقرة باصطيادها جميع أنواع الأسماك وبكميات مهولة.وكشفت رسالة والي «نواذيبو» الموريتانية لوزارة الصيد بالبلاد انخفاض مخزون أسماك «الأخطبوط» في موريتانيا، عقب الاستنزاف البشع للأسطول التركي.

وبسطت تركيا يدها على موريتانيا، عبر حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، حيث تمثل نواكشوط المدخل الرئيسي والبوابة الإستراتيجية في إفريقيا، فضلاً عن مساعي أنقرة إلى إحكام السيطرة على كافة مؤسسات فتح الله غولن، حيث سلمتهم السلطات الموريتانية سابقاً عدداً من المدارس التابعة لمنظمة غولن، لإدارة وقف المعرف التركي.

لا شك أن دول المغرب العربي تشكل أهمية كبيرة في المخططات التركية،كونها تقع على مفترق طرق إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وجنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وقد ركزت تركيا على توسيع نفوذها في هذه المنطقة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والطاقوية والعسكرية، كأركان أساسية لدور أكبر في القارة السمراء والبحر الأبيض المتوسط.

> ركزت تركيا على توسيع نفوذها في المغرب العربي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والطاقوية والعسكرية، كأركان أساسية لدور أكبر في القارة السمراء والبحر الأبيض المتوسط.

# أطماع أردوغان.. هل تتمدّد في الدول المغاربيّة...؟

مصطفى قطبي

لا تتوقف الأطماع الأردوغانية عند حد معين، فقد كان من منفذي ومدبري العدوان الكبير المعروف بالربيع العربي ظناً منه أنه سيكون قادراً على استعادة الإمبراطورية العثمانية المفقودة. فيعيد أمجاد بني عثمان في السيطرة على مناطق الوطن العربي بأكملها، وهكذا بدا التعاون القذر مع حركة الإخوان المسلمين في مصر أيام محمد مرسي، حيث تم تصعيد العدوان إلى أبعد حد، وتم وضع مخططات السيطرة على ليبيا وتونس وصولاً إلى الجزائر والمغرب العربي بأكمله...

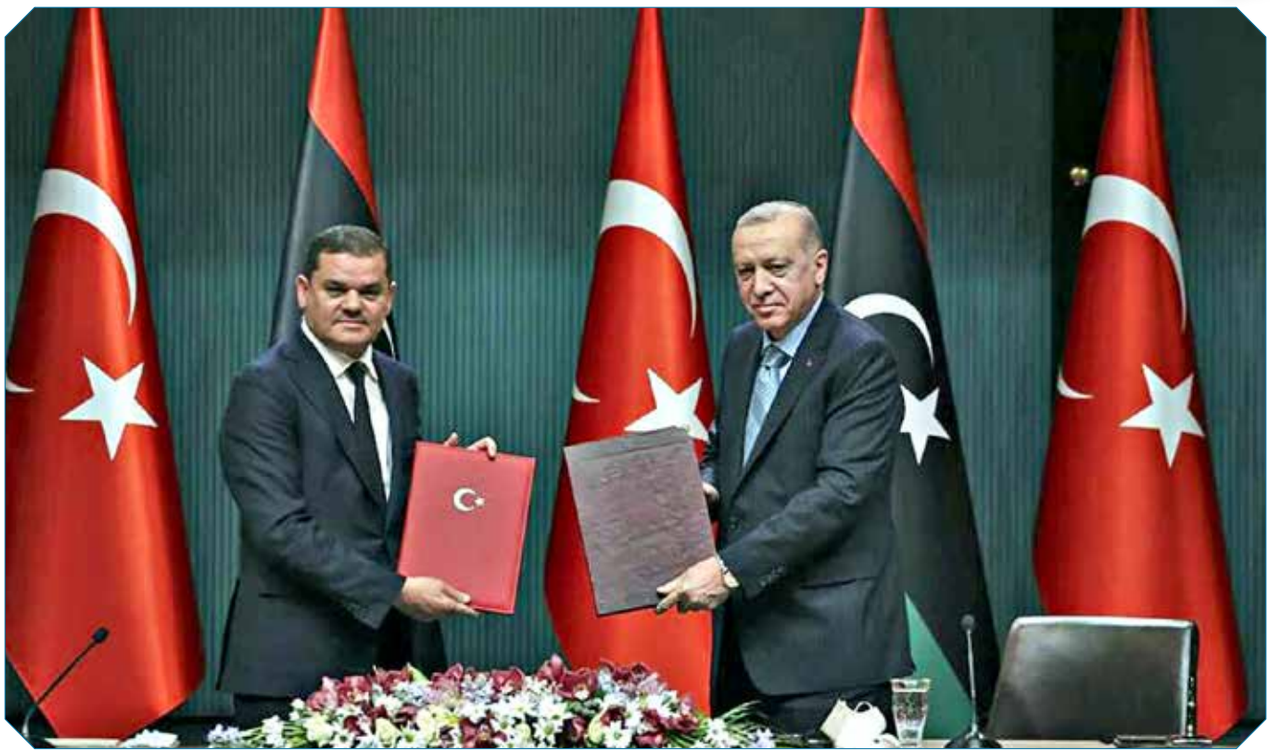

وبالتوازي مع طموح أردوغان لإحياء أمجاد السلطنة العثمانية في المنطقة، والسعي الدؤوب على تكثيف نشاطه السياسي والاقتصادي في مختلف دول المغرب العربي، يعمل النظام التركي بقوة على تحويل حضوره العسكري في ليبيا إلى وجود سياسي مؤثرٍ في كل تسوية ما بين الأطراف المتصارعة على السلطة، ويرى في هذا الحضور استئنافاً لدوره الذي انقطع سنوات بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية البائدة في بدايات القرن العشرين. من هنا نجد أن النظام التركي يصر على أن يكون له دور كبير وحاسم في رسم معالم مستقبل ليبيا كدولة، ويدعم جماعات الإسلام السياسي في تونس، وتهميش المجتمع الأهلي والنخب التونسية التي تملك مخططات وأجندات تتمسك بقوة بمشاريع الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لموريتانيا، فإنه يتعامل معها في سياق إستراتيجيته المرتبطة بالانتشار الاقتصادي في غرب أفريقيا.

إن قراءة في سياق ومضمون الجدل المحتدم في البلدان المغاربية، حول الدور التركي، قد تسلط بعض الأضواء على خلفيات الدور التركي الذي يبدو أنه يخرج عن الطابع الناعم المعتاد أن تلعبه القوى الاقتصادية المؤثرة بالمنطقة، سواء التقليدية مثل أوروبا والولايات المتحدة أو حتى القوى التي دخلت على خط صراع النفوذ الاقتصادي وفي صدارتها الصين. والواقع أن تركيا تسعى إلى حشد الدعم السياسي في القارة الأفريقية، فقد أعاد أردوغان، الذي يشعر بخيبة أمل من إحجام الاتحاد الأوروبي عن دمج تركيا في صفوفه، توجيه ديبلوماسية بلاده نحو المغرب العربي لتوسيع نفوذ تركيا في البحر الأبيض المتوسط...

لقد سعى النظام التركي خلال العقود الماضية إلى التأثير في المشهد المغاربي، وتسميم العلاقات المغاربية ـ الأوروبية، وعمد إلى دعم الإرهابيين في ليبيا

> النظام التركي يصر على أن يكون له دور كبير وحاسم في رسم معالم مستقبل ليبيا كدولة، ويدعم جماعات الإسلام السياسي في تونس.

واستثمار الفوضى لمنافسة الطرف الأوروبي في نفوذه التقليدي في المنطقة. ومنذ اندلاع الاحتجاجات والأحداث الدامية التي أطلق عليها «الربيع العربي»، عمل النظام التركي على توظيف علاقاته الوثيقة مع الأحزاب الدينية، وتحديداً قوى الإسلام السياسي المتطرفة، بهدف التأثير في الأوضاع السياسية بالدول المغاربية. وحتى الآن يتواصل السعي التركي المحموم في المنطقة بموازاة محاولات نظام أردوغان فرض نفسه كلاعب أساسي في شرق البحر الأبيض المتوسط للحصول على امتيازات كبرى متعلقة بمشاريع الغاز، حتى وإن دعا الأمر للاعتداء السافر على حقوق جيرانه.

إن الكثير من المراقبين يرون أن تركيا تريد السيطرة على ثروات شرق المتوسط، وإعادة بناء قواعد الشراكة الأوروبية المتوسطية في مجال الطاقة، التي جرت محاولات عدة لترسيخها وتثبيتها ابتداءً من قمة برشلونة عام 1995، وهي الشراكة التي سعى الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي إلى إعطائها بعداً سياسياً أكبر من خلال إطلاقه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. والمعروف أن هذا التعاون يستند في جزء كبير منه على دول المغرب العربي وبخاصة الجزائر وليبيا، اللتين تمتلكان احتياطات ضخمة جداً من الطاقة، لا سيما بعد أن تمكنت أنابيب الغاز الجزائري أن تربط المغرب العربي بدول أوروبا على الرغم من الخلافات السياسية الحادة بين دول المنطقة، وهو ما يبدو واضحاً وصريحاً من خلال أنبوبي الغاز اللذين يربطان بين إيطاليا والجزائر عبر الأراضي التونسية، وبين إسبانيا والجزائر عبر الأراضي المغربية. ما يعنيه هذا الكلام أن نظام أردوغان يسعى إلى منافسة دول الاتحاد الأوروبي على مناطق النفوذ في أفريقيا، وباعتبار أن دول المغرب العربي هي البوابة الرئيسية فإن التدخل فيها يمكّنه من الحصول على مكاسب جيوسياسية في المواجهة مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام، ومع جمهورية فرنسا

> عمل النظام التركي على توظيف علاقاته الوثيقة مع الأحزاب الدينية، وتحديداً قوى الإسلام السياسي المتطرفة، بهدف التأثير في الأوضاع السياسية بالدول المغاربية.

بشكل خاص من منطلق أن الدول المغاربية الخمسة الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا، وموريتانيا تشكل في مجملها المجال الحيوي بالنسبة للجغرافيا السياسية الفرنسية.

تركيا تقتنص فرص الاستثمار ببلدان المغرب العربي، حيث تمثل الورقة الاقتصادية أهم أشكال النفوذ الناعم التي تعتمدها أنقرة في علاقاتها الخارجية، ويعتبر عام 2004 مفصليا في علاقات تركيا الاقتصادية بالبلدان المغاربية، حيث وقعت خلاله أنقرة اتفاقيات تبادل تجاري حر مع كل من المغرب وتونس، وبعد ذلك عززت حضورها الاقتصادي مع الجزائر وليبيا وموريتانيا. تقع دول المغرب العربي على مفترق طرق أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وجنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط ، وقد ركّزت أنقرة على توسيع نطاق وصولها للنهوض بأهدافها الاقتصادية والعسكرية وفي مجال الطاقة، والتي تُشكّل كلها أركاناً أساسية لدور أكبر في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، عندما يتعلّقُ الأمر بأجندتها الاقتصادية، تنظر تركيا إلى المنطقة المغاربية كنقطة دخول إلى أسواق أفريقية جديدة، بدءاً من دول الساحل، زادت الاستثمارات التركية بشكل مطرد في أفريقيا، حيث قُدِّرت تجارة تركيا مع القارة السمراء بنحو 25,3 مليار دولار في العام 2020.

وبحكم موقعها الجغرافي السياسي الذي يجعلها بمثابة مركز لوجستي لملف أفريقيا التركي، فالتجارة مع الجزائر هي الأهم بين البلدان الثلاثة، حيث تعد الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في أفريقيا بعد مصر، حيث بلغت التبادلات الثنائية 4,2 مليارات دولار في العام 2020. تركيا، التي استثمرت 3,5 مليارات دولار في الجزائر، أصبحت أيضاً المستثمر الأجنبي الرائد خارج قطاع الهيدروكربونات، مُتجاوزةً فرنسا، كما أنها موجودة في قطاعات البناء والمنسوجات والصلب والغذاء والطاقة، وتعمل أكثر من 1200 شركة تركية في

الجزائر، وتوظّف أكثر من 10,000 شخص. وعندما يتعلق الأمر بقطاع الطاقة، فإن لدى تركيا أيضاً مصالح كبيرة في الجزائر، التي تمثل رابع أكبر مُورِّد للغاز لأنقرة. مدّدت شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة والمؤسسة التركية لأنابيب البترول حتى العام 2024 اتفاقية للغاز الطبيعي ستزوّد الجزائر بموجبها 5,4 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً إلى تركيا. وتعمل سوناطراك أيضاً مع شركة «رونيسانس هولدنغ» (Rönesans Holding) على بناء مجمع بتروكيماويات في جيهان، في مقاطعة أضنة جنوب تركيا. تبلغ قيمة الاستثمار 1,2 مليار دولار.

أما في ليبيا المجاورة، موطن أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، فتركيا عينها على التنقيب في كتل (بلوكات) الطاقة البرية والبحرية. وفي أيلول الماضي، أجرى المسؤولون الأتراك محادثات مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية حول توليد الطاقة وتشغيل خطوط الأنابيب. في الآونة الأخيرة، في 12 نيسان الماضي، استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، وتعهّد الجانبان بتعزيز تعاونهما في قطاعَي النفط والغاز. ولا يبدو الدور التركي في ليبيا بدون ثمن اقتصادي، فتركيا تراهن على دعم حكومة عبد الحميد الدبيبة، لتأمين مصالحها من سوق الطاقة الليبية والتي عززتها بالاتفاق الأمني والبحري المثير للجدل والغضب لدى عواصم أوروبية وعربية وعلى رأسها القاهرة. كما يؤدي اكتساح تركيا للسوق المحلية الليبية، إلى أضرار بليغة بالاقتصاد التونسي، بحسب خبراء تونسيين يحذرون من تراجع غير مسبوق في المبادلات التجارية مع ليبيا، ليس فقط بسبب ظروف الحرب بالبلد الجار، بل أيضا بفعل غزو المنتوجات التركية التي باتت تهيمن على 80 في المائة من البضائع في الأسواق الليبية، وتراجعت مبادلات تونس مع ليبيا بنسبة 50 في المائة خلال السنوات العشر التي أعقبت الثورة في تونس وسقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

بالنسبة للمغرب، اكتسبت التجارة الثنائية مع تركيا زخماً بعد اتفاقية التجارة الحرة في 2006، إذ وصلت إلى أكثر من 2,7 مليار دولار في عام 2018. وزاد عدد الشركات التركية التي فازت بمناقصات البنية التحتية

> سياسة الاختراق الاستراتيجي التي ينتهجها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المنطقة المغاربية، تجري منذ سنوات.

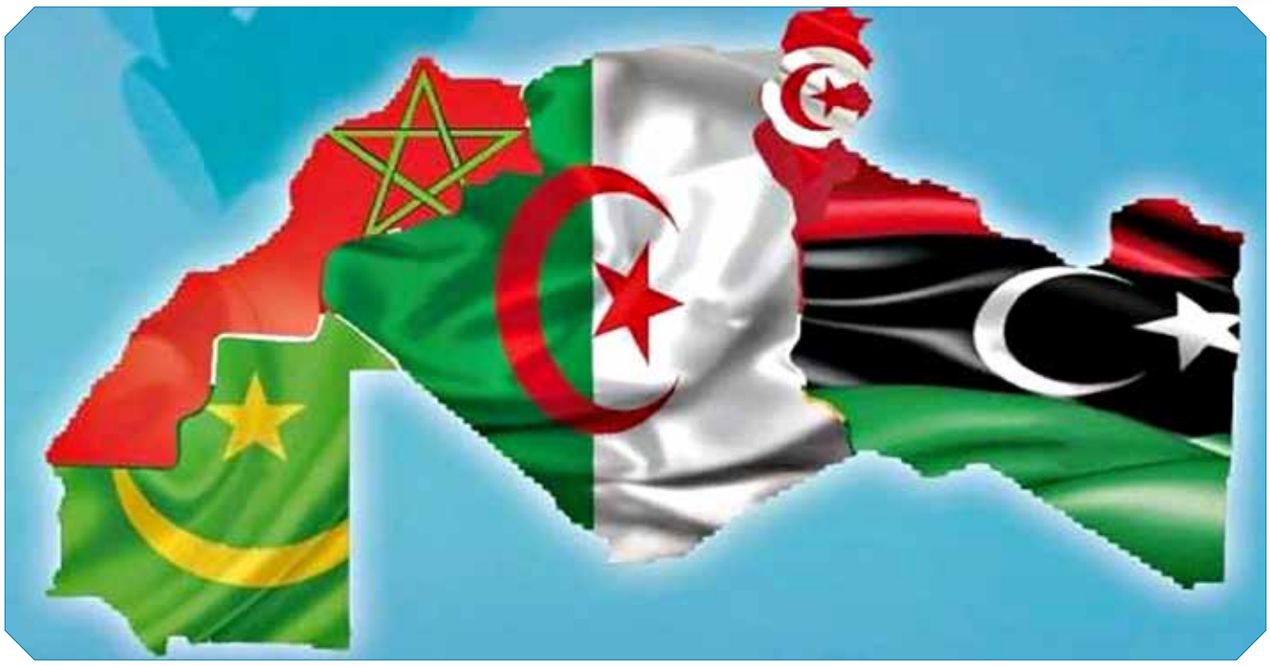

في المغرب في السنوات الماضية، ليصبح عدد الشركات التركية العاملة حالياً في المغرب 150 شركة تعمل في قطاعات مختلفة؛ منها البناء وتجارة الجملة والمنسوجات والأثاث والحديد والصلب. ونمت مؤخراً استثمارات المنسوجات التركية في المغرب. إضافة إلى ذلك، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي نفذتها شركات المقاولات التركية في المغرب 4,1 مليار دولار. ووصلت قيمة استثمارات الشركات التركية في المغرب إلى نحو 400 مليون دولار حتى عام 2019، ويعمل في الشركات التركية نحو 8000 مغربي. بيد أن العلاقات الاقتصادية تأثرت في عام 2019 بعدما طلبت الحكومة المغربية إعادة تقييم اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، إثر تسجيل البلاد عجزاً تجارياً قدره 1,9 مليار دولار، وبعد صراع لي أذرع بين أنقرة والرباط، وتحت وطأة تهديدات مغربية بإلغاء اتفاقية التبادل الحر وإغلاق بعض المؤسسات التركية، اضطرت تركيا إلى قبول مطالب المغرب المتمثلة بمراجعة الاتفاقية.

وعلى نفس المنوال، أصبحت تونس شريكاً لتركيا، ففي كانون الأول (ديسمبر) 2020، على سبيل المثال، وقّعت تونس وتركيا اتفاقية عسكرية عرضت بموجبها تركيا على تونس قروضاً بدون فوائد بقيمة 150 مليون دولار لشراء معدّات عسكرية تركية. كما تضمنت الاتفاقية التعاون في قطاع الصناعة العسكرية، وخلق منصّات مشتركة للبحث والتطوير وإنتاج قطع الغيار والتصدير المُشترَك للمواد العسكرية، وتأمل تركيا أن يسمح هذا التعاون لأنقرة مع تونس، بإنشاء قاعدة صناعية صلبة في تونس لتصدير عتادها العسكري في جميع أنحاء المغرب العربي وأفريقيا. وتظهر التطورات كيف ترتبط سياسة أنقرة العسكرية بهدفها الأوسع المُتمثّل في توسيع نفوذها الإقليمي، إن استراتيجية تركيا طويلة المدى هي الهيمنة على سوق السلاح الأفريقية. فبعد أن فتحت 37 مكتباً عسكرياً في أفريقيا، فإن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بهذا العدد الكبير من هذه المكاتب في القارة. في السنوات الثلاث الماضية، أبرمت

> من الممكن إعادة الظاهرة الأردوغانية إلى حجمها الطبيعي من خلال الخروج المغاربي من حالة انعدام الوزن.

أيضاً اتفاقات عسكرية مع تشاد (2019) والنيجر (2020) والصومال (2021)، وتتطلع الآن إلى أسواق أفريقية أخرى لمزيد من التعاون العسكري.

علينا أن نعترف، أنّ سياسة الاختراق الاستراتيجي التي ينتهجها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المنطقة المغاربية، تجري منذ سنوات، لهذا تظهر بشكل واضح خلفيات النفور لدى الطبقة السياسية المغاربية وخصوصا منها الليبرالية واليسارية من عودة النفوذ العثماني في ثوب جديد، وهم يرون في خصومهم الإسلاميين بمثابة «الطابور الخامس» للسلطان أردوغان، فقد انكشف الدور الأخواني السياسي متلطيا بشعارات، لكن المؤكد أنه مجرد وصفة أيديولوجية للتبعية والارتهان للخارج، الأطلسي والعثماني الجديد، وتجلي للحقيقة الساطعة، أن الأطماع الأردوغانية في المنطقة المغاربية، مطعّمة بالنزعات الطورانية، تتجاوز الحدود الجغرافية لتنسحب على التراث الروحي والثقافي والعقائدي والديني المغاربي، والزعيم التركي رجب طيب أردوغان يحب الترويج لبلاده كقوة إقليمية عُظمى ذات إرث إسلامي يمتد حضورها عبر القارات، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الشعار، فقد تم إحراز تقدم محدود بهذا الخصوص، ولم تتم كتابة المرحلة التالية من الاستراتيجية التركية في البلدان المغاربية بعد.

لقد بات هناك ما يشبه الانطباع بأن الأطماع التركية في دول المغرب العربي، آيلة للفشل بفعل التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة، لذلك لابد أن يرتد هذا الفشل في ذات المنطقة الجيوسياسية لخارطة الأطماع، وتركيا اليوم تقترب بسبب سياسات أردوغان الاخوانية التوسعية، من عزلة مغاربية ودولية، ولذلك بات من الممكن إعادة الظاهرة الأردوغانية إلى حجمها الطبيعي من خلال الخروج المغاربي من حالة انعدام الوزن، وإذا ما أردنا أن نلخص ما تسبب به أردوغان من أضرار لبلاده فحسب، فلن نجد أوضح مما قاله نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي اوزكور أوزال «بأن سياسات أردوغان باتت تهدد المصالح القومية التركية لأنها دفعت العديد من دول العالم لمعاداة تركيا التي باتت تعاني الكثير من المشاكل الأمنية والاقتصادية والمالية بسبب هذه العداوات».

> يظهر بشكل واضح النفور لدى الطبقة السياسية المغاربية وخصوصا منها الليبرالية واليسارية من عودة النفوذ العثماني في ثوب جديد،

## السياسات التركية في المغرب العربي..

# اللعب في الزوايا الفارغة

شريف الزيتوني

هناك عقلية ترسخت في الذهن السياسي التركي منذ الدولة العثمانية وربما ترجع حتى لفترات أقدم، وهي تصور التفوق أو الرغبة فيه بما خلق شخصية قريبة من النرجسية غير المفهومة، وتواصل ذلك حتى مع الدولة «الأتاتوركية». هذه القاعدة بقيت موجودة خاصة في نظرتها إلى العرب. دائما ما كانت تغلب الأتراك السياسيين فكرة التفوق على العنصر العربي والتعالي عليه وهي موروثة أساسا من العثمانيين الذين تعاملوا معنا بالكثير من الدونية وبقي ذلك مستمرا حتى في العقدين الأخيرين مع صعود رجب أردوغان وحزبه إلى سدّة الحكم وتغيير السياسة التركية نحو تبني مقولات الإسلام السياسي ولو بالكثير من الليبرالية المنفتحة على الخيارات الغربية في مستويات مختلفة.

بالنسبة إلى السياسة «الأردوغانية» تجاه العرب هي تشبه الكثير سياسة الذئاب، التعامل مع الفريسة لا يكون بشكل مباشر، بل بالمخادعة في الظلام، بعدها يكون الهجوم، وقد انقسمت في العشريتين الأخيرتين إلى مرحلتين: مرحلة أولى كانت هادئة نسبيا ومخادعة، ومركزة على الجانب الاقتصادي مع الكثير من «البراغماتية» في العلاقات السياسية على قاعدة «الصفر مشاكل»، ومرحلة ثانية في العشرية اللاحقة عندما حشرت نفسها في التحولات التي شهدتها بعض الدول وكانت جزءا من خرابها وأزماتها، سواء في سوريا التي يسجل لها التاريخ أنها كانت رائدة التخريب ونشر الفوضى والإرهاب فيها، وسواء في دول المغرب العربي التي مازالت إلى اليوم تثير أسئلة كثيرة حول الدور الذي تلعبه فيها خاصة أنها كأي قوة أخرى تسعى إلى المنفعة الدائمة مغلفة طبعا بحلم الخلافة.

في نوفمبر من العام 2019، وبعد أن وضعت نفوذها لفرض التيارات الإسلامية في ليبيا لسنوات ودعمتها بالمال والسلاح ونشرت فيها كل أشكال الفوضى، نجحت تركيا في أن تفرض على حكومة السراج اتفاقيات لا تفسير لها إلا رغبة في الاحتلال غير المباشر عبر تكبيلها اقتصاديا ومنحها صكا على بياض في كل ما هو سياسي وعسكري، بالإضافة إلى مشكلة المرتزقة وما تمثله من إشكال في الحوار السياسي بين الليبيين. وحتى بعد تغير الأوضاع عقب تشكيل حكومة

في نوفمبر من العام 2019، وبعد أن وضعت نفوذها لفرض التيارات الإسلامية في ليبيا لسنوات ودعمتها بالمال والسلاح ونشرت فيها كل أشكال الفوضى، نجحت تركيا في أن تفرض على حكومة السراج اتفاقيات لا تفسير لها إلا رغبة في الاحتلال غير المباشر عبر تكبيلها اقتصاديا ومنحها صكا على بياض في كل ما هو سياسي وعسكري، بالإضافة إلى مشكلة المرتزقة وما تمثله من إشكال في الحوار السياسي بين الليبيين.

الدبيبة بقي الأتراك يحاولون لعب نفس الأدوار، ويبدو أن السلطة الجديدة إما لا تملك آليات الحد من تغولهم أو أن الجميع مستسلم للواقع، خاصة بعد «التطبيع» الجديد لأنقرة في المنطقة وهذا يبرز من تكرر الزيارات بين مسؤولي البلدين والتأكيد على العلاقات القوية ومواصلة العمل بالاتفاقيات السابقة التي تبقى بكل تأكيد نقطة سوداء عند الشعب الليبي غير المتقبل لأي دور تركي في البلاد بسبب السجل السئ خلال العقد السابق.

في تونس الأمور لا تختلف كثيرا، فقبل حوالي سنة من الآن، كان البرلمان التونسي أمام جدل حول الاتفاقات التي تبرمها السلطات التونسية مع مجموعة من الدول في إطار بحث عن أفاق استثمارية تخفف بها الضغط الكبير على الاقتصاد وكيفية الخروج من الأزمات المتكررة. وفي إطار لعبة موازين القوى، ركز البرلمان المهيمن عليه من قبل حركة النهضة وحلفائها، على مشاريع استثمارية لدول حليفة من بينها تركيا التي كانت دائما محل خلاف بين السياسيين التونسيين بسبب دعمها للإسلام السياسي في المنطقة ومحاولة استغلال قوتها الإقليمية لفرض خيارات يفترض لا تناسب تلك الدول.

ذلك الجدل في الواقع لم يكن مربوطا بسنة مضت، بل بسنوات أصبحت طويلة بعد التحولات التي شهدتها البلاد في 2011، وصعود حركة النهضة إلى الحكم، وبقي السؤال يطرح عن مستقبل العلاقة مع تركيا والهدف من تمييزها عن

> تونس تقريبا مثل ليبيا هي جزء من مشروع تركي كامل يريد فرض نفوذه في منطقة كانت إلى وقت قريب بعيدة عن اهتماماته، والسبب في كل ذلك سياسي مرتبط أساسا بخيارات دولية أصبحت ترى في الإسلام السياسي «المعتدل» شريكا يمكن التعامل معه.

بقية الدول. وتونس تقريبا مثل ليبيا هي جزء من مشروع تركي كامل يريد فرض نفوذه في منطقة كانت إلى وقت قريب بعيدة عن اهتماماته، والسبب في كل ذلك سياسي مرتبط أساسا بخيارات دولية أصبحت ترى في الإسلام السياسي «المعتدل» شريكا يمكن التعامل معه وهي خيارات تمثلها أساسا واشنطن ولندن وبدرجة أقل برلين التي كانت لسنوات ملجأ للفارين من دولهم.

لكن تونس اليوم تشهد تحولات جديدة على المستوى السياسي، بعد الإجراءات الأخيرة للرئيس قيس سعيد بحل الحكومة المدعومة من حركة النهضة، وتعطيل البرلمان الذي تمثل النهضة أيضا أغلبية نسبية فيه، وهي إجراءات ربما تكون لها تبعات في مستوى العلاقات الخارجية وتصحيح مسارها في علاقة بدول الإسلام السياسي الذي بدأ يخفت ضوءه في تونس تدريجيا.

المغرب أيضا وفي ظل وجود حكومة إسلامية تعتبر العلاقة مع تركيا جيّدة. الحالة المغربية هنا مختلفة قليلا؛ الدولة في وضع استقرار سياسي منذ سنوات، العلاقات الخارجية ليست تحت سيطرة الحكومة بشكل كامل، النظرة التركية نفسها

> المنطقة المغاربية اليوم، تعيش على وقع تحولات متسارعة فرضتها الظروف التي أعقبت 2011، فيها الداخلي عبر تغيرات كبيرة حصلت على المستوى السياسي، وفيها الخارجي عبر دخول قوى تريد فرض مشاريعها السياسية مستغلة ضعف بعض الدول، والدور التركي ربما يعتبر أحد أهم هذه الأدوار عبر لعب دور الداعم لأطراف الإسلام السياسي التي وصلت إلى سدة الحكم في بلدانها.

ليس بنفس الشكل مع ليبيا وتونس، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تعامل فوقي أو نافذ أو تدخل في غير محله في سياسات البلاد، وهذا تفهمه الرباط كما تفهمه أنقرة.

بالنسبة إلى الجزائر وموريتانيا العلاقة بأنقرة ليس فيها ما يشير بشكل مباشر لأي دور مشبوه، بالنسبة إلى الأولى قوة المؤسسات لا تسمح لأي دولة أن تتدخل في شؤونها إلا في ما هو مفهوم بين أي دولتين فهذا راجع لتاريخ سياسي كامل يعتبر الدولة الحديثة مقدّسة باعتبارها بنيت بدماء الشهداء، أما موريتانيا فهي دولة تتعامل وفق حجمها دون أي عدائية مع أحد، وحتى أنقرة فاهمة لهذا الأمر ولم تراهن على الأقل فيما هو ظاهر على نواكشوط في نشر أي برنامج سياسي.

خلاصة القول أن المنطقة المغاربية اليوم، تعيش على وقع تحولات متسارعة فرضتها الظروف التي أعقبت 2011، فيها الداخلي عبر تغيرات كبيرة حصلت على المستوى السياسي، وفيها الخارجي عبر دخول قوى تريد فرض مشاريعها السياسية مستغلة ضعف بعض الدول، والدور التركي ربما يعتبر أحد أهم هذه الأدوار عبر لعب دور الداعم لأطراف الإسلام السياسي التي وصلت إلى سدة الحكم في بلدانها.

> السياسة «الأردوغانية» تجاه العرب تشبه كثيرا سياسة الذئاب، التعامل مع الفريسة لا يكون بشكل مباشر، بل بالمخادعة في الظلام، بعدها يكون الهجوم، وقد انقسمت في العشريتين الأخيرتين إلى مرحلتين؛ مرحلة أولى كانت هادئة نسبيا ومخادعة، ومركزة على الجانب الاقتصادي مع الكثير من «البراغماتية» في العلاقات السياسية على قاعدة «الصفر مشاكل»، ومرحلة ثانية في العشرية اللاحقة عندما حشرت نفسها في التحولات التي شهدتها بعض الدول وكانت جزءا من خرابها وأزماتها.

# هل تنعش الإقتصادات المغاربية «رجل تركيا المريض»

نجاة فقيري

تسعى تركيا باستمرار لتعزيز نفوذها بالمنطقة المغاربية شمال إفريقيا، وذلك ضمن استراتيجية ممنهجة سعيا للتموقع في المنطقة أولا، وبحثا عن موارد جديدة لإنعاش إقتصادها وتجديد مواردها الناضبة ثانيا، فوجدت أنقرة في المغرب العربي الجيوستراتيجيا المنشودة للتمركز في المتوسط وولوج إفريقيا من أوسع أبوابها، حيث تعتبر دول المغرب العربي بسواحلها الممتدة على مشارف المتوسط وحدودها المتوغلة في قلب القارة السمراء إضافة إلى مواردها المتنوعة الموقع المنشود للأطماع التركية.

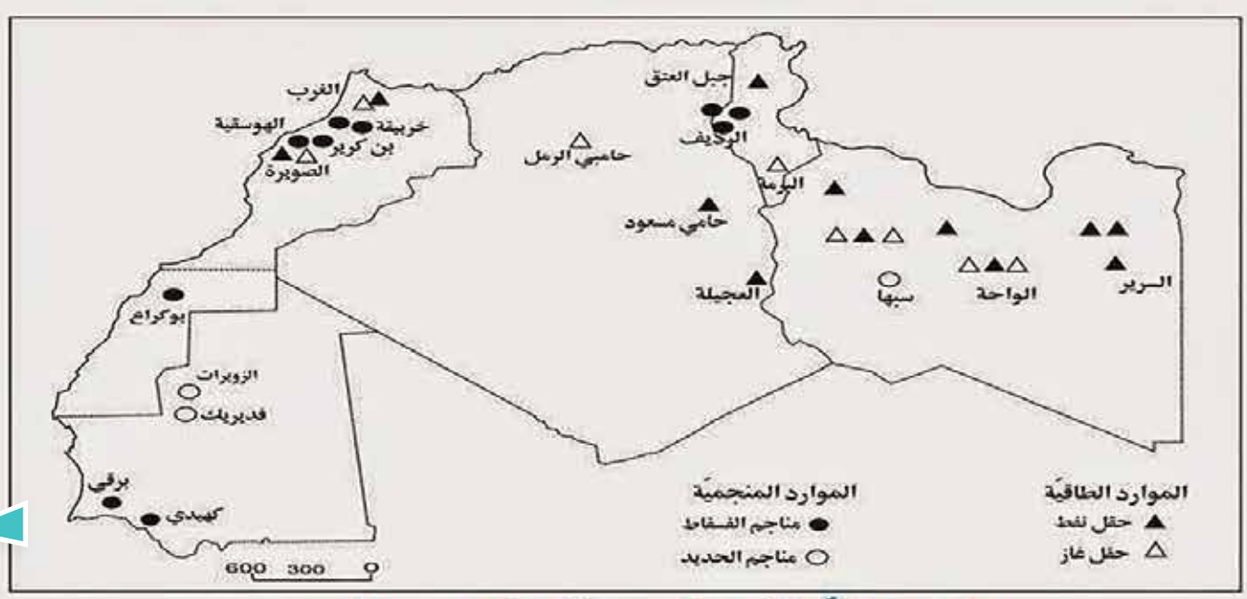


الموارد الطّاقيّة والمنجميّة بالمغرب العربي

يبلغ طول الشريط الساحلي لدول الاتحاد المغاربي 6505 كلم، ويصل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول اتحاد المغرب العربي إلى نحو 842 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية، وهو ما يعادل 42% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي تقريبا. ويتميز المغرب العربي بتنوع موارده التي تعزّز صادراته وأهمها النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية، وتصدر الدول المغاربية ما قيمته 47,53 مليار دولار تشكل 17,8% من صادرات الوطن العربي، وتمثل صادرات الجزائر 41% من إجمالي صادرات المنطقة المغاربية. حيث تعد الجزائر وليبيا من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، في حين تمتاز موريتانيا بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات أما المغرب فيملك 70% من احتياطات الفوسفات العالمي. أما الاقتصاد التونسي فقائم بالأساس على السياحة وعلى الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كقطع غيار السيارات المنتجات الفلاحية كزيت الزيتون والتمور. كما تمتلك البلدان المغاربية اقتصادات بحرية هامة تحتل موقعا استراتيجيا بين الاقتصادات المتقدمة في أوروبا عبر البحر المتوسط في الشمال واقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء ذات الإمكانات الكبيرة، حسب صندوق النقد الدولي. كل هذه الميزات الاقتصادية عدا عن الجغرافية دفعت بأنقرة إلى محاولة التواجد بالمنطقة لاستغلال مواردها وموقعها لبسط هيمنتها وانعاش إقتصادها «المحتضر». فتركيا تعتبر المنطقة المغاربية

** وجدت أنقرة في المغرب العربي الجيوستراتيجيا المنشودة للتمركز في المتوسط وولوج إفريقيا.

** توجد أكثر من 1200 شركة تركية في الجزائر.

سوقا هامة ونقطة بداية للأسواق الإفريقية. إذا تعد الجزائر أكبر شريك تجاري لتركيا في المغرب العربي، حيث بلغت التبادلات الثنائية 4,2 مليارات دولار في العام 2020، ويرغب الجانبان في توسيع التجارة إلى 5 مليارات دولار في العام 2021. وتستثمر تركيا بالجزائر في عدة مجالات منها الهيدروكربونات وقطاعات البناء والمنسوجات والغذاء والطاقة وغيرها، كما توجد أكثر من 1200 شركة تركية في الجزائر. أما في قطاع الطاقة فتعتبر الجزائر مورد أنقرة الهامّ «جدا»،حيث مدّدت شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة والمؤسسة التركية لأنابيب البترول حتى العام 2024 اتفاقية للغاز الطبيعي ستزوّد الجزائر بموجبها 5,4 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً إلى تركيا، حسب ما أفاد به خبراء في المجال الطاقي.

أما في ليبيا فقد استغلت تركيا توتر الأوضاع والصراع لتحظى بموطئ قدم في البلد الذي يملك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، عسكريا واقتصاديا. إذا وقعت تركيا اتفاقا مع حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، للتنقيب عن الموارد الطاقية البرية والبحرية. كما سعت لبسط هيمنتها في المنطقة المتوسطية عبر الموقع الجيوستراتيجي لليبيا بتوقيع اتفاقية بحرية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين. ومازالت تركيا متمسكة باتفاقياتها المبرمة رغم انتخاب حكومة الوحدة الوطنية الجديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وقد تعهّد الدبيبة بتعزيز التعاون التركي الليبي في قطاعي النفط والغاز. ومن جانب آخر فقد وقعت تونس وتركيا اتفاقية عسكرية عرضت بموجبها تركيا على تونس قروضاً بدون فوائد

** يتميز المغرب العربي بتنوع موارده التي تعزّز صادراته وأهمها النفط والغاز الطبيعي.

** تمتلك البلدان المغاربية اقتصادات بحريـة هامة تحتل موقعا استراتيجيا بين الاقتصادات المتقدمة في أوروبا.

بقيمة 150 مليون دولار لشراء معدّات عسكرية تركية. كما تضمنت الاتفاقية التعاون في قطاع الصناعة العسكرية، وخلق منصّات مشتركة للبحث والتطوير وإنتاج قطع الغيار والتصدير المُشترَك للمواد العسكرية. أما في المغرب، فمنذ توقيع اتفاقية للتجارة الحرة في 2006، أصبحت التجارة المغربية غير متوازنة وبلغ العجز حوالي 1،6 مليار يورو في عام 2019 وسط تأثّر قطاع النسيج المغربي بشكل كبير. «خاصة مع إغراق السوق بالسلع التركية» وهو ما تعانيه تونس والجزائر أيضا حسب ما يؤكده الخبراء الاقتصاديون. ولم تستثنى موريتانيا هي الأخرى من التوسّع والإستغلال التركي. غطاء التعاون والاتفاقيات هذا ساعد تركيا على إنشاء قاعدة صناعية وعسكرية في جميع أنحاء المغرب العربي امتدادا إلى إفريقيا، حسب الباحثة في مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط دالية غانم وبالفعل بدأت أنقرة في إرساء دعائم تواجدها وتمركزها في القارة الإفريقية بفتح 37 مكتبا عسكريا فيها وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بهذا العدد الكبير من هذه المكاتب في القارة. ففي السنوات الثلاث الماضية، أبرمت أيضاً اتفاقات عسكرية مع تشاد (2019) والنيجر (2020) والصومال (2021)، وتتطلع الآن إلى أسواق أفريقية أخرى لمزيد من التعاون العسكري والإقتصادي. فالمساعي التركية لإستعادة أمجادها وتوسعها في منطقة المغرب العربي وصولا إلى إفريقيا، حثيثة لتعزيز نفوذها وتنفيذ أجندتها التوسعية وأطماعها الاقتصادية باستغلال الموارد النفطية والطبيعية للمنطقة لإنعاش «الرجل المريض» فيها منذ أمد طويل.

** أما في ليبيا فقد استغلت تركيا توتر الأوضاع والصراع لتحظى بموطئ قدم في البلد الذي يملك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، عسكريا واقتصاديا.

** وقّعت تونس وتركيا اتفاقية عسكرية عرضت بموجبها تركيا على تونس قروضاً بدون فوائد بقيمة 150 مليون دولار.

## التمدّد التركي في المنطقة المغاربية

# تباين في الآليات لصياغة عمق إستراتيجي واسع

رامي التلغ

تحظى المنطقة المغاربية في شمال إفريقيا باهتمام تركي خاص سعياً إلى تعزيز النفوذ، في استراتيجية نشطة تنتهجها أنقرة. وتمكنت تركيا من تعزيز حضورها في المنطقة المغاربية بما يتماشى مع السياسة الخارجية التي يوليها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أهمية بالغة.

فهناك العديد من الأهداف المعلنة والأخرى الخفيفة في محاولات غلغل تركيا إلى دول المغرب العربي، في مقدمتها الاقتصاد والسيطرة على السوق المغاربي، التي يبلغ عدد سكانه نحو 110 مليون نسمة تقريبا (الجزائر 42,3 مليون نسمة، والمغرب 42,1 مليون نسمة، وتونس 12 مليون نسمة، وليبيا 7 ملايين وموريتانيا 4 ملايين حسب إحصائيات 2018.

وقد قفزت قيمة صادرات تركيا الى دول المغرب العربي بعد ثورات الربيع العربي إلى نحو 6,570 مليارات دولار في 2018 مقارنة بنحو 4,857 مليارات دولار في 2010 أي بنحو زيادة قدرت بنحو أكثر من 1,713 مليار دولارخلال 8 سنوات فقط، بفضل التقارب مع الأنظمة الجديدة وخاصة التي تشارك أحزاب إسلامية في حكمها. وفي حين حققت تركيا هذه الأرباح لم تحقق الدول المغاربية شيئا يذكر من التقارب مع إسطنبول، اذ تميل موازينها التجارية الى السلبي مع أنقرة.

وفي المقابل تراجعت قيمة الوارادات التركية من هذه الدول التي تسجل عجزا تجاريا ضخما مع تركيا حيث لا تتعدى قيمة صادراتها الى الأسواق التركية نحو 2,4 مليار دولار ما يعادل نحو ثلث قيمة وارداتها من تركيا التي نمت بسرعة كبيرة في فترة ما 2011.

وترى تركيا أن منطقة المغرب العربي تشكّل مدخلا إلى أسواق إفريقية جديدة، بدءا من دول الساحل.

وارتفع حجم الاستثمارات التركية بشكل مطّرد في إفريقيا، بحيث أظهرت التقديرات أن قيمة التبادلات التجارية التركية مع القارة الإفريقية ناهزت 25,3 مليار دولار في العام 2020. ويبدو أن المنتدى

> تمكنت تركيا من تعزيز حضورها في المنطقة المغاربية بما يتماشى مع السياسة الخارجية التي يوليها الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أهمية بالغة.

الاقتصادي والتجاري التركي-الإفريقي ساهم في تعزيز هذه الروابط. كذلك، أثبتت المنتجات التركية نجاحها في دول المغرب العربي، بعد مرور أكثر من عقد ونصف على تحسّن العلاقات الاقتصادية. وفي العام 2005، وقّعت تركيا اتفاقية شراكة مع تونس، ثم أبرمت في العام التالي اتفاقية تجارية مع المغرب واتفاقية صداقة وتعاون مع الجزائر.

يشار إلى أن التجارة مع الجزائر تحتلّ المرتبة الأولى من حيث الأهمية من بين الدول الثلاث. فالجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا بعد مصر، إذ بلغت قيمة التبادلات التجارية بينهما 4,2 مليارات دولار في العام 2020. هذا ويرغب الجانبان في توسيع تبادلاتهما التجارية لتصل قيمتها إلى 5 مليارات دولار في العام 2021، متجاوزةً بذلك حجم التبادل التجاري مع مصر. يُضاف إلى ذلك أن أنقرة أصبحت المستثمر الأجنبي الرائد خارج قطاع الهيدروكربونات، بحيث وصلت قيمة استثماراتها في الجزائر إلى 3,5 مليارات دولار، متفوّقةً بذلك على فرنسا. وانخرطت تركيا أيضًا في قطاعات البناء والمنسوجات والحديد والمواد الغذائية والطاقة، إذ تعمل حاليًا أكثر من 1200 شركة تركية في الجزائر، وتوظّف أكثر من 10000 شخص. ففي كانون الثاني/يناير الماضي مثلًا، فازت ثلاث شركات عقارية تركية (هي أطلس غروب، وأوزغور سان، ودوروك للإنشاءات) بعقود قيمتها 1,2 مليار دولار لبناء 4400 وحدة سكنية اجتماعية في مناطق مختلفة من الجزائر.

وتملك تركيا مصالح مهمة في الجزائر، التي تعدّ رابع أكبر مورّد للغاز إلى أنقرة. وقد عمدت شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة ومؤسسة خطوط أنابيب النفط التركية إلى تمديد مدّة عقدٍ حول الغاز الطبيعي لغاية العام 2024، والذي تزوّد بموجبه الجزائر تركيا بحوالى 5,4 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا. يُضاف إلى ذلك أن سوناطراك تتعاون مع شركة رونيسانس القابضة لإنشاء مجمّع للبتروكيماويات في مدينة جيهان الواقعة في محافظة أضنة جنوب تركيا، وتبلغ قيمة هذا

> علاوة على أهميتها من أجل الحفاظ على التواجد التركي في ليبيا، فإن هذه الدول الثلاث مهمة أيضاً لتركيا من تعزيز التوسع التركي في أفريقيا.

الاستثمار 1,2 مليار دولار.

وعلى صعيد ليبيا المجاورة التي تزخر بأكبر احتياطي من النفط الخام في القارة الإفريقية، أجرت تركيا محادثات مع حكومة الوفاق لإجراء أعمال التنقيب عن النفط والغاز في الحقول البرية والبحرية.

ففي سبتمبر الماضي، أجرى مسؤولون أتراك محادثات مع المؤسسة الوطنية الليبية للنفط بشأن توليد الطاقة وإنشاء خطوط أنابيب. كذلك، استقبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 12 أبريل الفائت رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد دبيبة، وتعهّد الجانبان بتعزيز تعاونهما في قطاعَي النفط والغاز، ولا سيما على ضوء توقيع تركيا وحكومة الوفاق الوطني اتفاقية لترسيم حدودهما البحرية. من الناحية النظرية، ستسمح هذه الاتفاقية بإنشاء ممر بحري يصل بين جنوب غرب تركيا وشمال شرق ليبيا، وبالمطالبة بحقوق الحفر في منطقة اقتصادية خالصة. لكن، عمليًا، أجّجت هذه المسألة جذوة التوتّر مع اليونان وقبرص بسبب انتهاكها مناطقهما الاقتصادية الخالصة المعترف بها دوليًا.

في ذات الصدد،قال المؤرخ بيير فيرمورين من جامعة السوربون لوكالة الصحافة الفرنسية إن نفوذ تركيا المتزايد في المنطقة المغاربية نتيجة استراتيجية اتبعها أردوغان للسياسة الخارجية «العثمانية الجديدة والقومية الإسلامية»وقال: «لقد بدأت هذه الاستراتيجية بالفعل في عام 2011 في أثناء الربيع العربي»عندما أطاحت الثورات الشعبية بالحكام المستبدين في المنطقة ودعمت تركيا الحركات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين.

وأضاف: «في عام 2020 كان هناك تسارع مفاجئ في النفوذ التركي، وقد صار الآن مباشرًا نظرًا لتدخلها في ليبيا، ووضع الجنود والمرتزقة الأتراك على حدود الجزائر وتونس».

وتابع فيرمورين» إن الشبكات التي تدعمها أنقرة تروج لتركيا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة»واتفق المحلل السياسي علي بكير، المقيم في

> كانت تركيا تتدخل عسكريًا في ليبيا، التي مزقتها الحرب، وتستخدم «القوة الناعمة»والتجارة والاستثمار في تونس والجزائر والمغرب.

أنقرة، على أن:«تركيا تسعى لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة المغاربية كجزء من انفتاحها على استراتيجية إفريقيا. ذلك أن العلاقات التركية الجزائرية آخذة في التطور بسرعة. وفي الوقت نفسه، تتطور المصالح المشتركة بين تركيا وليبيا يومًا بعد يوم. وعندما يتعلق الأمر بتونس والمغرب، تحاول تركيا التركيز على المنافع الاقتصادية المتبادلة».

وباتت بلدان المغرب العربي تحظي بتغطية شبة يومية في وسائل الإعلام التركية. فعوضاً عن أهمية هذه البلدان من أجل الحفاظ على التواجد التركي في ليبيا، فإن هذه الدولي الثلاث مهمة أيضاً لتركيا من تعزيز التوسع التركي في أفريقيا.

في هذا الإطار، كانت تركيا تتدخل عسكريًا في ليبيا، التي مزقتها الحرب، وتستخدم «القوة الناعمة»والتجارة والاستثمار في تونس والجزائر والمغرب، إلى جانب انتصار الطائرات دون طيار، تركية الصنع، في المعارك بليبيا، واستحواذ المسلسلات التركية والمنتجات الثقافية الأخرى على قلوب وعقول البلدان المغاربية، التي كان العديد منها ذات يوم جزءًا من الإمبراطورية العثمانية.

> المؤرخ بيير فيرمورين :إن نفوذ تركيا المتزايد في المنطقة المغاربية نتيجة استراتيجية اتبعها أردوغان للسياسة الخارجية «العثمانية اصلجديدة والقومية الإسلامية»

ومن ناحية أخرى، صاحب كل هذا تأكيد الرئيس المحافظ ذو الميول الإسلامية، رجب طيب أردوغان، في السنوات الأخيرة على دور أنقرة كلاعب إقليمي، حيث تنافس مع اليونان والاتحاد الأوروبي وكذلك مع روسيا ودول الخليج.

إلى ذلك،يرى مراقبون أن التواجد التركي في المنطقة أصبح واقعا ملموسا يثير المخاوف ويشكل تهديدا على سيادة الدول والكثير من موادها بحجة التعاون الاقتصادي وستكون هذه الدول تابعة لتركيا بشكل أو بآخر ما لم يتفق قادة المنطقة على تفعيل الاتحاد المغاربي لمواجهة التواجد التركي الذي يستهدف المنطقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا فالتواجد التركي ظاهره التعاون الاقتصادي لكن باطنه استعمار جديد للمنطقة بعد زوال الأنظمة القوية التي كانت تدافع عن دولها.

باحث في الشأن التركي:

# منطقة المغرب العربي تمثل مفتاحا اقتصاديا كبيرا لتركيا

حوار/ همسة يونس

رأى الباحث المختص في الشأن التركي مصطفى صلاح، أن منطقة المغرب العربي تمثل مفتاحا اقتصاديا كبير لتركيا.

وأوضح صلاح في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن هذا المفتاح يمكن أن يساهم في معالجة الأزمات الداخلية التي تشهدها تركيا خاصة بعدما تعرضت للكثير من الأزمات بسبب العقوبات المفروضة عليها من جانب ونتيجة لتصاعد خلافاتها مع الدول العربية الأخرى التي تسببت في تراجع معدلات التبادل التجاري وزيادة المقاطعة العربية للمنتجات التركية على المستوى الشعبي. وإلى نص الحوار

## ** بداية.. ما ملامح تزايد النفوذ التركي في المغرب العربي؟

منذ عام 2011 وتسعى تركيا إلى تعزيز تواجدها في منطقة الشمال الأفريقي والمغرب العربي ودول غرب إفريقيا وفي سبيل تحقيق ذلك وضعت أنقرة مجموعة من الأسس والآليات الخاصة بهذا الهدف على المستويات السياسة والاقتصادية والعسكرية، ففي ليبيا وقعت تركيا مع حكومة الوفاق الليبية اتفاقيتين للتعاون البحري والأمني بالإضافة إلى التنقيب عن الغاز في منطقة شرق المتوسط، كما عملت على توثيق علاقاتها مع تونس من خلال تقديم القروض المالية واستثمار حركة النهضة في تعزيز تواجدها هناك وزيادة التبادل العسكري.

وضمن هذا السياق عملت تركيا على استثمار علاقاتها التجارية الكبيرة مع الجزائر في دعم السياسة التركية في المنطقة باعتبار أن الجزائر تمثل الشريك الأكبر لها في أفريقيا حيث يوجد أكثر من 1200 شركة تركية عاملة هناك، بالإضافة إلى دعم الأحزاب الإسلامية في المغرب وتوفير سبل الدعم للوصول إلى السلطة التشريعية، كما تهدف تركيا أيضا إلى الحصول على المواد الأولية التي تزخر بها المنطقة.

كما تزايدت ملامح النفوذ الإقليمي التركي بعدما أصبحت أنقرة أحد القوى الإقليمية المؤثرة في مجريات الأوضاع الداخلية والخارجية ذات الصلة بهذه المنطقة ففي ليبيا تمكنت تركيا من التواجد العسكري الميداني ودعم حلفاءها في الداخل وفرض قواعد اشتباك جديدة ومن ثم أصبحت تمتلك من القوة ما يؤهلها للتأثير ليس فقط في الأزمات الداخلية، ولكن استثمار تواجدها لمساومة دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط أمنها بصورة مباشرة بأمن منطقة جنوب المتوسط.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن التدخلات التركية في هذه المنطقة تأتي ضمن استراتيجيتها الإقليمية المعروفة باسم الجيوستراتيجية الحضارية واستعاده النفوذ في الدول التي كانت في الماضي تقع ضمن إطار الإمبراطورية العثمانية.

** آليات تعزيز تركيا لدورها في أي دولة تختلف حسب طبيعة المنطقة المستهدفة.

ولا مانع بالنسبة لتركيا في استغلال تدخلاتها هناك في تعزيز مكانتها في مواجهة الدول الأخرى الإقليمية والدولية خاصة وأن هناك رفض فرنسي لهذه التدخلات في مناطق نفوذ سابقة لها، بالإضافة إلى المخاوف الأوروبية من أن تقع ضمن المساومة التركية في الكثير من الملفات المتشابكة بينهما.

**وما أسباب وتداعيات تزايد النفوذ التركي في دول المغرب العربي؟**

تتمثل الأهداف الرئيسية من تعزيز التواجد التركي في منطقة المغرب العربي في فتح أسواق اقتصادية جديدة في أفريقيا من خلال توقيع اتفاقيات للشراكة مع هذه الدول، وكمدخل للتوغل في القارة الأفريقية، والضغط على دول الاتحاد الأوروبي من خلال الملفات الخاصة بدول الشمال الأفريقي مثل قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية، مستغلة بذلك حالة عدم الاستقرار الإقليمي التي تعرض لها النظام العربي بعد عام 2011 حيث تهدف إلى شق الصف العربي والحصول على دعم هذه الدول في عدم الوصول إلى توافق عربي حول مواجهة السياسة التركية ضمن فضاء جغرافي أقل تعقيدا لممارسة تركيا سياستها الإقليمية. بجانب ذلك تواصل الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) تجديد المساجد وتجهيز المستشفيات وتوفير التدريب المهني لمئات الشباب في جميع أنحاء القارة الإفريقية وزيادة البعثات والمنح التعليمية في الجامعات التركية، وفي حقيقة الأمر فإن آليات تعزيز تركيا لدورها تختلف حسب طبيعة المنطقة المستهدفة فالآليات التي تستخدمها في سوريا والعراق تختلف عن تلك المستخدمة في ليبيا وتونس والجزائر وإن كان الهدف الأساسي يتجسد في تعزيز النفوذ التركي. وعلى الرغم من وجود بعض التوترات السياسية المرحلية،

** هناك رفض مغربي وجزائري كبير للسياسة التركية في الأزمة الليبية.

إلا أن تركيا ودول المغرب العربي تسعيان إلى دعم التعاون بين الجانبين. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الدولَ المغاربية أكثر حاجة إلى تركيا من حاجة هذه الأخيرة إليها، لكن لتركيا مصالحُ تسعى لتقويتها وحمايتها في تلك المنطقة وتستثمر في ذلك الاضطرابات الداخلية التي تشهدها هذه الدول وعدم الاستقرار السياسي والإجراءات الإصلاحية التي تتخذها حكومات هذه الدول للحد من تفاقم هذه الأوضاع وخاصة الجانب المتعلق بزيادة فرص دخول التيارات الإسلامية الموالية لها في النظم السياسية المختلفة في هذه المنطقة كما هو الحال بالنسبة لتونس وليبيا والمغرب.

### ** ماذا عن الأهمية الاقتصادية لدول المغرب العربي بالنسبة لتركيا؟

في تقديري أن الدور التركي في هذه المنطقة لا يواجه تحديات كبيرة كتلك التي تواجهها تركيا في مناطق أخرى تسعى إلى تعزيز نفوذها خاصة أنها لما تدخل في صدامات مباشرة مع هذه الدول والخلافات والتوترات التي تنشأ تتسم بعدم الاستمرارية، وتعتبر هذه المنطقة مفتاح اقتصادي كبير يمكن من خلاله أن يساهم في معالجة الأزمات الداخلية التي تشهدها تركيا خاصة بعدما تعرضت للكثير من الأزمات بسبب العقوبات المفروضة عليها من جانب ونتيجة لتصاعد خلافاتها مع الدول العربية الأخرى التي تسببت في تراجع معدلات التبادل التجاري وزيادة المقاطعة العربية للمنتجات التركية على المستوى الشعبي.

### ** ماذا عن مواقف دول المغرب العربي من التدخلات التركية في المنطقة؟

فيما يتعلق بالموقف المغاربي من التدخلات التركية هناك، هناك رفض مغربي وجزائري كبير للسياسة التركية في الأزمة الليبية خاصة وأن الدولتين يمكنها لعب دور مؤثر في الترتيبات الخاصة بتسوية الأزمة على سبيل المثال كانت المغرب الراعي للمحادثات بين طرفي الصراع الليبي في مدينة الصخيرات التي انبثق عنها الحكومة الليبية السابقة ومن ثم فإن التدخلات التركية من شأنها أن تقوض الدور المغربي في الكثير من الملفات.

وفيما يتعلق بالموقف الجزائري فقد دعا الرئيس عبد المجيد تبون تركيا إلى عدم تسعير الصراع في ليبيا لما لذلك من تهديدات على أمن دول الجوار الليبي.

وبناء عليه لابد من إدراك هذه الدول لحجم التحديات التي ستواجهها في حال تصاعد النفوذ التركي على حساب دورهم، وهو ما قد يؤدي إلى تهميشهم في الترتيبات الخاصة بأمن المنطقة، وصعود نفوذ قوى أخرى، ومن ثم يجب على هذه الدول محاولة الاستفادة من العلاقات مع تركيا في مجالات التعاون التي تحقق الاستقرار والتنمية وتحييد دورها في حال ظهرت مؤشرات الخلافات بينهم.

> ** على دول المغرب العربي إدراك حجم التحديات التي ستواجهها في حال تصاعد النفوذ التركي.

سعيد رشوان:

# هذه أسباب تعمق التدخل التركي في دول «المغرب»

حوار: سوزان الغيطاني

أكد المحلل السياسي سعيد رشوان أن التدخل التركي في منطقة المغرب العربي تعمق بسبب انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة والفراغ الناتج عن ما عرف بالربيع العربي الذي أسقط أنظمة قوية كانت قادرة على حماية السيادة الوطنية لدولها مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الاستراتيجية التركية تقوم على التواجد في المنطقة وعدم الخروج منها.

إلى نص الحوار:

** إلى أي مدى يمكن القول إن النفوذ التركي تزايد في دول المغرب العربي ولماذا؟

لاحظنا أن الولايات المتحدة بدأت تنسحب من المنطقة ما يعني وجود فراغ كبير خاصة وأن الأوروبيين ليس لديهم الإمكانيات اللازمة للرجوع للمنطقة والثبات فيها بقوة إلا في الإطار التجاري الاقتصادي كما أن الربيع العربي أدى لاستبعاد حكام أقوياء يمتلكون إرادة واستراتيجية سواء في ليبيا أو تونس أو الجزائر حيث كان هناك قيادات سياسية قوية وكانت هناك سيادة وطنية اندثرت بعد الربيع العربي وأصبح هناك صراعات محلية وداخلية وعدم استقرار وتبعية للخارج وهو ما تنبهت له تركيا التي تحاول الآن أن تملأ هذا الفراغ بالاستناد لعدة عناصر منها خلفياتها التاريخية في هذه المناطق كما أنها تدين بالديانة الإسلامية بالإضافة لأن الاقتصاد التركي بحاجة لدماء جديدة كي ينتعش وقد وجد في دول المغرب العربي ضالته حيث أنها دول واعدة للاستثمار ومنتجة للنفط والغاز كما أنها أسواق مستهلكة وتحتاج لإعادة إعمار وإعادة بناء وتنمية .

** هل من المنطقي القول إن حلم الخلافة لازال يراود تركيا؟

استراتيجية تركيا تقوم على التواجد في المنطقة وعدم الخروج منها مرة أخرى كما حدث في السابق وتريد أن تقوي اقتصادها وأساطيلها العسكرية لأن العقلية التركية عقلية توسعية وهذا ما أثبته التاريخ حيث أنها ترى أن لديها حق التواجد خارج أراضيها وهي حقيقة لا تخفيها أنقرة وإنما تحاول دائما الرجوع للمنطقة العربية.

** روسيا تستطيع منافسة تركيا في المنطقة.

** التواجد التركي يهدد سيادة دول المنطقة

** برأيك ما ملامح الأطماع التركية الاقتصادية في دول المغرب العربي؟

هناك العديد من الملامح منها أن تركيا أبرمت اتفاقية مع

الجزائر للاستثمار فيها واستغلالها كبوابة إلى إفريقيا حيث ترغب في الاستثمار في القارة الإفريقية التي تحوي مواد خام غير مستغلة إضافة إلى أنها سوق استهلاكية جيدة وتشهد ضعف اقتصادي يمكن لتركيا الاستفادة منه أما في ليبيا فإن أنقرة تتحجج بإبرام اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني السابقة برئاسة فائز السراج معتبرة أنها اتفاقية قانونية تعطيها رخصة للتواجد في ليبيا اقتصاديا وعسكريا أيضا لكن هذا الاتفاق مرفوض من الليبيين الذين يعتبرون أنه اتفاق من جانب حكومة لم تكن ممثلة لكل الليبيين وكانت موجودة في طرابلس فقط لذلك فإنها اتفاقية غير ملزمة

ولابد من الاعتراف بأن تركيا كانت أكثر جرأة من دول البحر المتوسط الأخرى مثل إيطاليا وأسبانيا واليونان لأنها تدافع عما تعتبره حقها الاقتصادي في التواجد بالمنطقة.

وأعتقد أن أكثر الدول التي ستعاني من هذا التوسع التركي هي ليبيا وتونس وخاصة تونس التي ستفقد الحاجة للعمالة التونسية التي كانت تتحرك في ليبيا والجزائر ويمكن القول إننا العرب بشكل عام نعيش أسوأ ظروفنا فقبل أيام تم الإعلان عن قبول إسرائيل كمراقب بالاتحاد الإفريقي وهذه أحد المضاعفات الناتجة عن الربيع العربي.

### ** برأيك كيف يمكن لدول المنطقة مواجهة الأطماع التركية؟

أعتقد أن من يستطيع أن ينافس تركيا أو يحدث ربكة عسكرية لها الآن هي روسيا التي تحاول التواجد في المنطقة ولديها استراتيجية عسكرية قوية وإمكانيات تجعل من الممكن اتخاذها حليف ضد التواجد التركي لكن هذا لا يأتي بالعواطف وإنما بدراسة الحالة وكل ما يجري في المنطقة ووضع استراتيجية تقوم على المقاومة الإيجابية أي تعميق التبادل الاقتصادي بين دول المغرب العربي ورفع الجمارك وتسهيل حركة العمالة واتخاذ موقف سياسي موحد ضد التواجد التركي

### برأيك ما السيناريوهات المتوقعة بشأن موقف تركيا من دول المغرب العربي؟

التواجد التركي في المنطقة أصبح واقعا ملموسا يثير المخاوف ويشكل تهديدا على سيادة الدول والكثير من موادها بحجة التعاون الاقتصادي وستكون هذه الدول تابعة لتركيا بشكل أو بآخر ما لم يتفق قادة المنطقة على تفعيل الاتحاد المغاربي لمواجهة التواجد التركي الذي يستهدف المنطقة سياسيا واقتصاديا وأمنيا فالتواجد التركي ظاهره التعاون الاقتصادي لكن باطنه استعمار جديد للمنطقة بعد زوال الأنظمة القوية التي كانت تدافع عن دولها.

> ** استراتيجية تركيا تقوم على التواجد في المنطقة وعدم الخروج منها.

# كاريكاتير

محمد قجوم